

## عقد بيع ابتدائي لمساحة (إدارية )

### مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين الوفاء بكمال الثمن

انه في يوم الاثنين الموافق

/ /

م تحرر هذا العقد في تاريخه بين كلام من:

أولا: شركة **Green investment** سجل تجاري رقم ( 103694 ) ،ب.ض (721-569-870)

والقاهرة/ ارابيلا - التجمع الثالث - القاهرة الجديدة - ج.م.ع و يمثلها في هذا العقد:-

السيدة / عفاف حلمي محمود الصردي (بصفتها مدير الشركة )

(ويشار إليه في هذا العقد "الطرف الأول" أو "البائع")

ثانيا: السيد / ..... رقم قوي / .....

المقيم / .....

الإيميل / .....

رقم هاتف والواتساب / .....

### تمهيد

لما كانت الشركة (الطرف الأول) هي من الشركات المصرية المتميزة في قطاع الاستثمار والتسويق العقاري والإدارة والتشغيل والتي تأسست طبقاً لأحكام قانون 159 لسنة 1981 م ، وحيث أن الشركة (الطرف الأول) مخصصة لها ما هو مساحة ..... متر بالدور

النinth (الثامن الإداري) والكافئ بمشروع { HERITAGE } لترخيص رقم 667 لسنة 2023 وذلك

بتشييد مبني مكون من ( اداري ) وفقاً لكراسة الشروط وكارت الوصف وعقد الشراء والترخيص سالف الذكر. وذلك بموجب عقد الشراء المبرم بين الطرف الأول ومالك المشروع المشار إليه في هذا العقد بيند آيلولة الملكية ، وحيث أن الشركة (الطرف الأول) قد أعلنت عن بدء طرح مساحات ادارية داخل هذه الوحدة سالفه الذكر للبيع، وقد أبدى الطرف الثاني إلى الطرف الأول رغبته في الشراء والتعاقد على مساحة ادارية من هذه الوحدة سالفه الذكر داخل المشروع المشار إليه ، وذلك بعد أن عاين موقع المشروع و الإنشاءات التي تمت به ، واطلع على عقد الشراء سالف الذكر والتصميمات الهندسية الخاصة بوحدات المشروع ورخصة البناء تلك المعاينة التامة النافية للجهالة وأحيط علمه بمواصفات وأبعاد وحدود الوحدة التي يرغب في تملك مساحة من ضمنها ، وبعد ان اقر كل طرف بأهليته القانونية للتصرف ، والتعاقد وعدم وجود مانع بشأن هذا التعاقد وعدم وجود مانع قانوني يحول دون ذلك وبعد إقرار الطرف الثاني بعدم خضوعه لأحكام الكسب غير المشروع فقد اتفقا على أن هذا العقد يشمل الاتفاق الكامل بين الطرفين بشأن مضمونه ويلغى ويحل محل أية عقود أو مفاوضات شفوية أو تحريرية سابقة بين الطرفين و اتفقا على ابرام هذا العقد وفقاً للشروط والبنود الآتية:-

### البند الأول: - (التمهيد والملحقات المرفقة بالعقد)

يعتبر التمهيد السابق و المرفقان مرفق رقم (1) الموضح به باقي أقسام ثمن المساحة موضوع العقد وأقساط وديعة الصيانة والخدمات والتسويق الخاصة بها ، و مرفق رقم (2) والموضح به المسقط الأفقي و بيان حدود ومعالم الوحدة المتضمنة للمساحة موضوع هذا التعاقد والمؤقعن من طرف هذا العقد متممان ومكملان لهذا العقد.

الطرف الثاني

الطرف الأول

## البند الثاني :- ( موضوع العقد )

(1)

بموجب هذا العقد وبكافة الضمانت الفعلية والقانونية ووفقاً لشروط وبنود هذا العقد، باع وأسقط وتنازل الطرف الاول الى الطرف الثاني (المشتري) ( بيعاً موقوفاً على سداد كامل الثمن وملحقاته وكافة الالتزامات المادية والقانونية المنصوص عليها في بنود هذا العقد ) ما هو مساحة ( ...) متر فقط ( ... متر مربع ) من إجمالي مساحة الوحدة كود ( ....5- ) بالدور ~~الحادي~~ السادس (

الثامن الإداري ) بمساحة ..... متر والمشار اليها بالمرفق الهندسي لهذا العقد ، شاملة المنافع والخدمات بالمشروع المشار إليه بيند التمهيد والمحدد لها النشاط ( الإداري ) ، مع احتفاظ الطرف الاول بالمساحة المتبقية من الوحدة بملكية خاصة دون منازع ، ويقر و يلتزم الطرف الثاني بالإبقاء على المساحة بالحالة التي عليها وأنها لا تقبل الفرز أو التجنيد من كامل مساحة الوحدة في الحال أو الإستقبال ، ويشمل هذا البيع ملكية حصة شائعة غير مفرزة في الأرض المقام عليها المشروع ( سالف الذكر ) و هذا النصيب يعادل نسبة مساحة ( حصة ) الطرف الثاني موضوع العقد إلى مجموع مسطحات كامل مساحات المشروع و ذلك حسب ما يسفر عنه كشف التحديد المساحي .

## الثالث: - ( الثمن و اشتراطات تنظيم سداده وفقاً للشريعة الإسلامية )

تم هذا البيع وقبله الطرف الثاني نظير ثمن اجمالي ونهائي للمساحة موضوع التعاقد مبلغ وقدره ( ..... ) جنيه مصرى فقط ( ..... جنيه مصرى لا غير ). وهذا المبلغ غير شامل المبالغ المستحقة عن الخدمات والصيانة والتسويق ( وديعة الصيانة والخدمات ) والموضحة بالمرفق (1) لهذا العقد .

وقد قام الطرف الثاني (المشتري) حال توقيع هذا العقد بسداد مبلغ وقدره ( ..... ) جنيه مصرى فقط ( ..... جنيه مصرى لا غير ) .

مقدم للتعاقد وتعهد واللتزم بسداد باقي المبالغ المستحقة على المساحة موضوع التعاقد ( باقي ثمن المساحة وأقساط وديعة الصيانة والخدمات ) على أقساط ودفعات محددة المبالغ وفق تاريخ الاستحقاق بالمرفق رقم (1) لهذا العقد والذي يعد جزء لا يتجزأ منه ومكملاً ومتاماً لبنيده .

اتفاق الطرفان على أن يقوم الطرف الثاني بسداد قيمة الأقساط الموضحة بالمرفق رقم (1) لهذا العقد للطرف الأول (البائع ) سواء بالدفع عن طريق البطاقة البنكية أو الخصم المباشر من البطاقة البنكية أو نقداً أو بشيكات أو بالإيداع بالحساب البنكي للطرف الأول أو عن طريق البيكشن فوري ، ولا تبرأ ذمة الطرف الثاني من قيمة أي قسط من الأقساط إلا بعد توريد المبلغ في خزينة الطرف الأول (البائع ) بأي صورة من تلك الصور والحصول على إيصال بتمام السداد ( في حالة الدفع نقداً ) أو تحصيل قيمة الشيك في حال تقديم الشيك للبنك وقبوله أو تمام عملية التحويل ودخول المبلغ في حساب الطرف الأول (في حالة اجراء عملية التحويل البنكي ) ، أو بالسداد الإلكتروني في الموعد المحدد للقسط دون تأخير أو تفاسع ، ولا يحق للطرف الثاني التأخير في سداد أي قسط عن موعد إستحقاقه أو التوقف عن السداد أو اصدار أمر للبنك المسحوب عليه الشيكات بالامتناع عن صرفها مهما كانت الأسباب .

يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة البيع على أقساط وفقاً للجدول المالي المرفق (مرفق رقم 2)، وذلك دون فرض أي غرامات تأخير، التزاماً بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا ، وفي حالة تأخر الطرف الثاني عن سداد أي قسط، يتم ترحيل موعد

القسط التالي بمدة متساوية لمنتهى التأخير، بشرط لا تتجاوز مدة التأخير الإجمالية تسعين (90) يوماً. وإذا تجاوز التأخير هذا الحد، يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات الفسخ المتفق عليها في البند التاسع دون الرجوع إلى أي هيئة قضائية وتعود ملكية الوحده إلى الطرف الأول

#### البند الرابع: - (الالتزامات الطرف الأول - الإيجار وسداد القيمة الإيجارية وجزاء تأخيرها )

- يوافق الطرف الثاني على تأجير المساحة المباعة للطرف الأول لمدة أربع (4) سنوات تبدأ من تاريخ الاستلام بتاريخ 1/7/2030، بقيمة إيجارية شهرية 10% تبلغ الف جنيه (1000 جنيه) عن كل متر مربع بحد أدنى، مع زيادة سنوية بنسبة 10%
- يلتم الطرف الأول بسداد القيمة الإيجارية في مواعيدها المحددة شهرياً للطرف الأول عن طريق ايداع القيمة الإيجارية على حساب الطرف الثاني على المنصة
- في حالة تأخر الطرف الأول عن سداد أي قسط إيجاري لمدة أكثر من خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ استحقاقه ، يترتب عليه سقوط الأجل فوراً، ويصبح كامل الإيجار المتبقى عن مدة اربع سنوات مستحقاً للسداد فوراً، وينتقل المبلغ إلى حساب الطرف الثاني على منصة "بالمتر" الإلكترونية، المعتمدة كوسيلة رسمية لتحصيل المستحقات

#### البند الخامس: - (الالتزامات الطرف الثاني)

- يعتبر الطرف الثاني مسؤولاً مسؤولية قانونية عن المساحة محل التعاقد من تاريخ التعاقد ويلتم بالآتي:
- يلتم الطرف الثاني بسداد ما يخص المساحة موضوع التعاقد من مستحقات على الوحده التي تتضمنها من رسوم وضرائب بمختلف انواعها وعوائد ومصروفات وغيرها مما هو مستحق لأي جهة حكومية او غير حكومية بما في ذلك الجهة (الشركة) القائمة على ادارة المشروع والمتعاقد معها الطرف الأول.
  - كما يفوض الطرف الثاني، بموجب هذا البند، الطرف الأول تفويضاً باتاً لا رجعة فيه في اتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والفنية والتنظيمية اللازمة لإدارة وتشغيل المساحة محل هذا العقد، بما في ذلك أعمال التشغيل والتصميمات الداخلية والخارجية والتقييمات واشتراطات الدفع المدني والتراخيص، ويعد هذا التفويض جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً له في جميع آثاره، ولا يحق للطرف الثاني الرجوع فيه أو الاعتراض عليه مستقبلاً.

#### البند السادس: - (صاريف الصيانة)

- يقر ويلتم المشتري التزاماً قطعياً بسداد مبلغ وقيمة 10% (عشرة بالمائة) من إجمالي ثمن المساحة المباعة موضوع التعاقد (كوديعة للخدمات والصيانة) تخصص عوائدها لسداد تكاليف صيانة مرافق المشروع العامة والتسويق له وتکاليف الإدارة والتشغيل والخدمات الفندقية بالمشروع ، ويتم سدادها وفقاً للمرفق رقم 1 لهذا العقد، حفاظاً على النسق العام للمشروع، وتمثل مساهمة المشتري في تكاليف صيانة الأجزاء المشتركة بالمبني وتحقيقاً لأغراض الادارة السليمة للمبني والتسويق الجيد، وضماناً للحفاظ على مستوى المتميز وحرصاً على حفظه وصيانته ونظافته وحراسته واستمرار اداء كافة الخدمات فيه على أكمل وجه وبنظام وزيادة معدلات اقبال العملاء على المبني مما يساعد على زيادة العائد الاستثماري لجميع وحدات المبني ، وامتثالاً لقواعد القانون في ادارة مثل هذه المبني، فإنه من المتفق عليه ان البائع سوف يعهد الى شركة ادارة متخصصة بكل ما يتعلق بإدارة المبني من مهام ومسؤوليات وكذا تسويقه لزيادة معدلات الاقبال عليه.

#### البند السابع: - (آيلولة الملكية )

- آلت ملكية الوحدة المتنضمنة للمساحة موضوع التعاقد عن طريق الشراء مباشرة من الشركة مالكة المشروع المقام عليه الوحدة المتنضمنة للمساحة موضوع التعاقد بموجب عقد البيع المحرر بتاريخ / / والشركة المالكة للمشروع آلت إليها الملكية بموجب عقد بيع من شركة العاصمة الإدارية .

#### البند الثامن: - (الخروج الآمن – والتنازل )

- في حالة رغبة الطرف الثاني (المشتري) في التخارج من هذا العقد قبل أو بعد سداد كامل ثمن المساحة ، يتلزم بإخطار الطرف الأول (البائع) بذلك بموجب إخطار رسمي ثابت التاريخ، ويُخضع التخارج للشروط التالية:
  - أنيخظر الطرف الأول برغبته في البيع بخطاب مسجل بعلم الوصول.
  - يحق للطرف الثاني بعد مرور ستة أشهر (6) أشهر من التعاقد فسخ العقد واسترداد كافة المبالغ المدفوعة دون خصم، على أن يتم رد المبلغ على أقساط خلال 3 شهور، أما إذا رغب الطرف الثاني في الفسخ قبل انقضاء 6 أشهر من تاريخ التعاقد، يتم خصم 10% من إجمالي ثمن المساحة موضوع التعاقد، ويرد الباقى على أقساط خلال 3 شهور، ويشترط إخطار الطرف الأول كتابياً قبل 30 يوماً من تاريخ الفسخ وفى هذه الحالة، يتم فسخ العقد المبرم بين الطرف الأول والطرف الثاني .
  - ويحق للطرف الثاني التنازل عن الملكية سواء كلها أو جزء منها ، بشرط أن يكون الطرف الثاني قد قام بسداد كافة الأقساط والالتزامات المادية المنصوص عليها في هذا العقد وملحقاته حتى تاريخه دون تناقض أو تأخير، ويتم تسليم العقد للمشتري الجديد ، على نفس جدول الأقساط وفقاً لهذا العقد و يتحمل الطرف الثاني جميع المصاريف الإدارية والقانونية التي يحددها الطرف الأول بشكل معقول نظير الإجراءات الالزمه لنقل العقد إلى المشتري البديل بقيمة 1.000 (ألف جنية مصرى ) عن كل متر متنازل عنه أو مباع للغير نظير التنازل عن الملكية .

#### البند التاسع: - (فسخ العقد)

- اتفق الطرفان على أن يتم فسخ هذا العقد (لا قدر الله) في حالة تأخر الطرف الثاني (المشتري) عن سداد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين (90) يوماً متصلة من تاريخ استحقاق القسط، يحق للطرف الأول (البائع) فسخ العقد فوراً ويتم في هذه الحالة رد المبالغ التي دفعها الطرف الثاني بعد خصم نسبة عشرة بالمائة (10%) من إجمالي الثمن المتفق عليه بهذا العقد كتعويض اتفاقى رضائى صريح (تعويض إتفاقى) تم الاتفاق عليه بين طرفى العقد و لا رقابة للمحكمة عليه ، على أن يتم رد المبلغ المتبقى على أقساط متساوية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الفسخ ، ويعتبر العقد مفسخاً من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى إنذار أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء قضائى أو استصدار حكم قضائى، وذلك تطبيقاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين ، ويقر الطرف الثاني بمطالعته التامة لهذه الفقرة ومواد وأحكام هذا العقد المزيل بتوقيعه ويرأى أيضاً بان للطرف الأول الحق في هذه الاجراءات وهذا التعويض في حالة عدم التزامه بسداد الأقساط وفقاً لشروط العقد حيث أن هذا الاخالل محدثاً ضرراً لا محالة للطرف الأول.
- وفي جميع الأحوال يلتزم الطرف، الثاني في تتنفيذ بنود هذا العقد المادتين "158" و "430" من القانون المدني فيما نصت عليه من حق الطرف الأول في الفسخ دون الحاجة إلى حكم والتعويض عن الفسخ.

#### البند العاشر: - (الموطن المختار والمراسلات والخلف العام والخاص)

- اتفاق الطرفين على أن العنوان الثابت بصدر هذا العقد قرين كل منهم هو العنوان الصحيح والقانوني لجميع المراسلات الخاصة وكذلك الإيميل ورقم الموبايل والواتساتب المذكورين بهذا العقد هو العنوان الصحيح والقانوني لأى مراسلات متعلقة بهذا العقد وتعتبر

صحيحة ونافذة قانونياً ومنتجة لكافة آثارها القانونية مالم يخطر أحد الطرفين الآخر بتغيير عنوانه بموجب خطاب موصي عليه بعلم الوصول، كما اتفق الطرفان على أن تسرى على الخلف العام والخاص لكل منهم كافة شروط وبنود هذا العقد بما يقرره من التزامات ويترتب عليه من حقوق.

البند الثالث عشر - الاختصاص القضائي والقانوني

- يلتزم ويعهد ويقر الطرف الثاني (المشتري) بأنه في حال صدور قواعد من هيئة الرقابة المالية بتنظيم شراء المساحات والحقوق العقارية على الشيوع وإخباره بذلك من قبل الطرف الأول البائع بأن يقوم بالتوقيع على كافة المستندات وتقديم كافة الأوراق والقيام بكافة الإجراءات اللازمة للامتثال بالقواعد الصادرة من هيئة الرقابة المالية وذلك خلال المدة التي يتم إبلاغه بها في الإخبار، ويقر بأنه في حال مخالفته لهذا الالتزام الوارد في هذا الإقرار بأحقية الطرف الأول في فسخ العقد دون الحاجة إلى إنذار أو إعذار أو اتخاذ أي إجراء قانوني أو الحصول على حكم بالفسخ. أحكام القانون المدني المصري هي المكللة لهذا العقد فيما لم ينص عليه في بنوده وتحتسب محكمة كفر الشيخ بجميع درجاتها وحدها في النظر في أي نزاع ينشأ (لا قدر الله) حول تنفيذ أو تفسير بنود هذا العقد.

البند الرابع عشر: - (نسخ العقد)

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ بيد الطرف الأول نسخة والطرف الثاني نسخة والشركة المالكة للمشروع نسخة، مكونة من أربعة عشر بندًا بعدد خمس ورقائق بدون كشكش أو تعديل للعمل بموجبها عند اللزوم، وتم التوقيع عليهم من الطرفان بعد تلاوتهما ومطالعتهما وقرائتها لجميع بنود العقد ومرفقاته المطالعة التامة النافية للجهالة، ومرفق بهذا العقد ملحقان (الملحق رقم 1) لبيان الأقساط ومصروفات الصيانة) والملحق رقم (2) للمسقط الأفقي للوحدة المتضمنة المساحة (الحصة) موضوع التعاقد.

(الطرف الثاني )

(الطرف الأول )

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

..... : ..... :

</

ملحق رقم (1) لبيان الأقساط ومصروفات الصيانة

مرفق رقم (1) لعقد البيع الابتدائي المؤرخ في يوم ... الموافق / 2025 م والمحرر بين كلا من:-  
هذا المرفق جزء لا يتجزأ من العقد سالف الذكر ومكملًا ومتتماً لبيانه ويوضح المرفق بيان الأقساط الخاصة بالمستحق والمبالغ الموضحة بالجدول التالي - :

DRAFT

الطرف الثاني

الطرف الأول

ويلتزم (الطرف الثاني) بسداد جميع الاقساط الخاصة بعقد البيع علماً بان عقد البيع سالف الذكر معلقاً على شرط واقف وهو سداد جميع الاقساط السابق ذكرها واذا تأخر (الطرف الثاني) عن سداد اي قسط من الاقساط سالف الذكر يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ودون انذار او تنبية ودون اللجوء للقضاء او أي اجراء اخر مع تطبيق كافة الشروط الجزائية بالعقد.

الطرف الثاني

الطرف الأول

الاسم /

الاسم / جرين انفستمنت التوقيع

التوقيع /

/

DRAFT

الطرف الثاني

الطرف الأول

مرفق رقم ( 2 )  
 ( نموذج حدود الدور وموقع المساحة بالدور )

مرفق رقم (2) لعقد البيع الابتدائي المؤرخ في يوم ... الموافق .. / .. / 2025 م والمحرر بين كلا من :-

ويوضح المرفق :- معالم وحدود الوحدة المتضمنة لمساحة موضوع التعاقد و المحددة المعالم و الحدود داخل حدود الوحدة الإدارية رقم ..... كود AU شاملة الحوائط المبنية والأعمدة .

وحدود الوحدة الإدارية رقم ..... كود AU كالتالي :-

الحد البحري : طرقة الدور الإداري والبلازا العامة للمشروع .

الحد الشرقي : الوحدة الإدارية كود الحد القبلي AU ....

: شارع 45 متر

الحد الغربي : الوحدة الإدارية كود



الطرف الثاني

الطرف الأول

..... التوقيع ..... التوقيع : .....

الطرف الثاني

الطرف الأول

- موقع الوحدة بالدور
- موقع الوحدة المطلة والمسار إليه بالسهم

مسقط افقي للوحدة المتضمنة المساحة موضوع التعاقد



الطرف الثاني

الطرف الأول

DRAFT

الطرف الثاني

الطرف الأول